الاستعمار الفرنسي في مواجهة الدين الإسلامي: مؤسسة الأوقاف أنموذجا.

French colonialism in face of the islamic religion: Awqaf foundation as model.

أ.رحايلي حياة [*] (1)

hayet.rehaili@univ-msila.dz

جامعة محمد بوضياف – بالمسيلة

تاريخ الاستلام: 2020/06/06 تاريخ القبول للنشر: 2020/06/23 تاريخ النشر: 2020/07/03

ملخص:

عرفت السياسة الفرنسية في الجزائر بعدة أسس وتوجهات لعل أهمها على الاطلاق هو معاداتها الشديدة للدين الإسلامي كونها استوعبت جيدا بأن الإسلام هو عامل لوحدة الجزائريين ولم لشملهم وكذا من أهم دوافعهم لمقاومة الاحتلال منذ بدايته فلا أحد يستطيع انكار الطابع الديني الذي طبع المقاومات الشعبية التي استمدت شرعيتها وقوتها منه، فمعظم قادة المقاومة كانوا زعماء طرق صوفية يجندون الأتباع ويجمعون الأموال باسم الجهاد والدين والهدف المشترك لهم هو حماية وصيانة الإسلام من الكفار والصليبيين، لذا فقد حاول الفرنسيون توجيه ضرباتهم للدين الإسلامي لأنهم استوعبوا أن المقاومة مدعومة من المساجد ومصدرها هو الزوايا فجندت بذلك كل الوسائل وركزت في هذه العملية على مؤسسة الأوقاف التي كانت السند الداعم للمقاومة من جهة والمحافظ على الهوية الوطنية من جهة ثانية فوجهت لها ضربات موجعة عن طريق سلسلة من المراسيم والقوانين التي عملت على شلها وتقويضها أو القضاء عليها نهائيا مما أدى الى تقلص أعداد المؤسسات الخيرية والتعليمية والدينية بشكل كبير.

الكلمات المفتاحية: الاستعمار الفرنسي؛ المؤسسة الوقفية؛ المساجد؛ الإسلام؛ الحبوس.

Abstract:

In Algeria,the french politic was know by its multiple orientations and methods ,the most important one was its total rejection of Islam ,that was because the government has realised that islam was the only thing to reunite and gathered all Algerians around eachother and that it was the essential motive to fight back and resist the french colonisation from the begening ,in fact nobody can deny the relegious theme of the resistance in which the leaders have collected money and followers to protect and preserve the Islamic religion ,that's why the french have tried to target the religion because they knew that the resistance was fueled by mosques ,so this time the french governement focused throught out some regulations on destroying the endowments foundation that used to support the resistance and preserve the islamic identity, which paralysed it and caused an immense decrease in charity educational and relegious foundations .

key words: french colonisation ,endowment foundation,mosques , Islam ,jails

مقدّمة:

يعتبر نظام الوقف بأنواعه من أهم مظاهر الحضارة الإسلامية إذ كان يشكل بحق عصب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في جميع أقطار العالم الإسلامي عبر العصور بما فيها الجزائر التي عرفت خلال فترة الحكم العثماني رواجا واسعا للمؤسسات الوقفية والتي لعبت دورا كبيرا في تقديم الدفع الثقافي والاقتصادي للمجتمع الجزائري وقتئذ، فانتشرت العديد من المؤسسات الوقفية كمؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين أوقاف الجامع الأعظم أوقاف سبل الخيرات وغيرها من المؤسسات التي كان لها بالغ الأثر في التكفل بالمحتاجين ونشر العلم والمعرفة ليس في الجزائر فحسب بل وسعت دائرة اهتمامها لتشمل مسلمين من بلدان أخرى.

هذا وقد استوعب الاستعمار الفرنسي منذ بداية احتلاله للجزائر مكانة الأوقاف والدور الخطير الذي تقوم به مما عرضها لاستهداف ممنهج ومقصود من قبله، فأخذت

الإدارة الاستعمارية تخطط للقضاء عليها بشتى الطرق وذلك بالعمل على هدمها ومسخها وتحويل المهم منها الى كنائس وإسطبلات وسن جملة من التشريعات لاختراقها كما عملت على مصادرة أملاك الحبوس الممول الأبرز للمؤسسات الدينية، وهو ما سنحاول تناوله في هذا المقال اعتمادا على دراسات عديدة مركزين على المحاور التالية:

- واقع المؤسسة الوقفية في العهد العثماني بالجزائر.
- موقف الاستعمار الفرنسي من الأوقاف في الجزائر.
- انعكاسات السياسة الفرنسية اتجاه الأوقاف على الجزائريين: النتائج ورد الفعل.

-واقع المؤسسة الوقفية في العهد العثماني بالجزائر.

الوقف في اللغة يأتي بمعنى المنع والحبس ويقال وقفت الدار أي حبستها في سبيل الله[1]، ويعرفها الأستاذ أبو القاسم سعد الله بأنها "نظام إسلامي معروف وله أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية كبيرة في المجتمع، استحدثه المسلمون لتوفير المال والسكن وغيرهما من المساعدات للعلماء والطلبة والفقراء والغرباء والأسرى واللاجئين، وصيانة المؤسسات التي أنشئت لهذه الأغراض كالماء والطرق والمساجد والزوايا والقباب .. الخ، وهذا النظام يرمز إلى التكافل الاجتماعي والتضامن بين المسلمين غنيهم وفقيرهم وكان الوقف هو المصدر الأساسي لنشر التعليم والمحافظة على الدين"[2]، يقوم الوقف على عدة أركان وأسس منها الواقف وهو المتبرع بالمنفعة، وعلى المنفعة التي تحبس وتوقف إضافة الى الموقوف عليه وهو المستحق لصرف تلك المنفعة وكذا صيغة الوقف[3].

ويعتبر الوقف من أهم مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية في الجزائر إذ عرف انتشارا واسعا جدا خاصة أواخر العهد العثماني أي عهد الدايات (1771م-1830م) وذلك استنادا لعوامل عدة أهمها العامل الديني لقوله تعالى "**لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ** "[4] ويدخل الوقف هنا في الإنفاق وكذا قوله صلى الله عليه وسلم "**إذا مات ابن ادم انقطع عمله**

الا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له"[5] ،ضمن هذا السياق يقول الأستاذ سعيدوني بأن انتشار الوقف في تلك الفترة يعود الى "تعمق الروح الدينية لدى السكان الذين وجدوا فيها أحسن وسيلة وخير عزاء أمام مظالم الحاكم وانعدام الأمن وهجمات الأساطيل الأوربية على السواحل وتكرر الكوارث الطبيعية"[6]، ناهيك عن الحرية المذهبية التي تمتع بها الجزائريون آنذاك إذا كان المذهب الحنفي –مذهب الأقلية التركية– يجيز لهم الوقف الذري أو الأهلي الذي يحصر المنفعة في الأقارب سواء كانوا فرادى أو جماعات وهو ما أشار له حمدان خوجة في كتابه المرآة قائلا:" وقفا لمبادئ القضاء المالكي، إن الذي يهب ملكا ما يتعهد بأن يسمح للمؤسسة المهدى لها أن تشرع حينا بالتمتع بذلك الملك وحسب مبادئ القضاء الحنفي فإن إرادة الواهب تصبح بدورها قانونا غير أن الذي يوقف أملاكه على فقراء من غير مدينته أو قريته، فإن إرادته لا تنفذ إلا بعد النظر فيما إذا لم يكن فقراء البلدة التي توجد فيها الأملاك أكثر احتياجا من غيرهم" ويزيد على ذلك موضحا بأنه" في هاته الحالة يفضل الفقراء الأكثر احتياجا وكذلك إذا كان الواهب يرغب في أن يعطي حق استمرار أملاكه للفقراء مدة عشر سنوات أو خمس عشر عاما، وبعد انقضاء الفترة المحددة تعاد له أملاكه كاملة، فإن ذلك لن يكون شرعيا ولا يستطيع الواهب أو ورثته أن يتصرفوا فيه بعد تلك المدة ويصبح حق الانتفاع هبة أبدية"[7].

وبمقتضى هذه القوانين شجع الفقهاء على تطبيق المذهب الحنفي الذي يساعد في تقديم المساعدة للفقراء أكثر من المذهب المالكي، زد على ذلك توفير مصدر رزق دائم لأفراد العائلة وحفظ حقوقهم وضمان عدم استيلاء الدولة عليها فيما بعد.

وقد عرفت الأوقاف تنظيما محكما اتخذت شكل إدارة محلية خاصة وجهاز إداري مستقل محدد الصلاحيات رغم أن موظفيها كانوا يسيرون من طرف الحاكم (الداي أو الباي) إلا أن القرارات المتخذة كانت تصدر عن المجلس العلمي الذي كان ينعقد كل يوم

خميس في الجامع الكبير بحضور كل من المفتي المالكي والمفتي الحنفي ووكيل بيت المال وشيخ البلد وذلك للنظر في مسائله وتسيير شؤونه[8].

هذا وذكر الأستاذ ناصر الدين سعيدوني بأن الهيئة الإدارية للأوقاف آنذاك كانت تتكون من:

-الوكيل العام أو الناظر: وهو الموظف الرئيسي بمصلحة الأوقاف والمكلف بمراقبة دفتر الحسابات للمؤسسة الوقفية التي تقع تحت سلطته.

-وكلاء المدن الكبرى: يتم تكليفهم بجمع محاصيل الأحباس وقبض مداخيلها واحصاءها وصرف مرتبات الموظفين الواقعين تحت تصرفهم.

- الموظفين: منهم العدول وهم فئة تعين من طرف القضاة يتعين بها الوكلاء في مهامهم المختلفة وكذا الكاتب الخاص للناظر ويعرف بالسايجي أو الخوجة، ويلحق بهؤلاء جماعة الشواش والقيمين المكلفين بأمور الصيانة والحراسة وعقب انتشار الأوقاف وتوسعها زاد عدد موظفيها فاستحدث منصب شيخ البلد وبيت المالجي[9].

وقد ساهم التنظيم المحكم للأوقاف والتنوع المذهبي الذي اعتمد في انتشار وتزايد الأملاك الموقوفة في مختلف أنحاء البلاد وفيما يلي سنذكر أهم المؤسسات الوقفية في ذلك العهد:

-أوقاف الحرمين الشريفين: أخذت حصة الأسد إذ شكلت ثلاث أرباع الأوقاف الموجودة آنذاك بمعدل حوالي 1500 وقف من منازل ودكاكين وأفران خبز وطاحونات ومقاهي وبساتين وغيرها كان مردودها السنوي يقدر ب 4322270 فرنك، لكن هذه العوائد لم تكن تذهب كلها لفقراء الحرمين إذ كان يرسل مع أمير ركب الحجيج حوالي 15000 فرنك فقط، في حين ينفق الباقي على الفقراء والمحتاجين وبعض المنتسبين الى الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر أو الوافدين من الحجاز[10].

-أوقاف الجامع الأعظم: بلغت أوقافه ما يناهز 550 وقف من حوانيت ومنازل وبساتين ومزارع مما جعله يحتل المرتبة الثانية وقد كان له مكانة عظيمة إذ أدى دورا كبيرا

في الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وحتى السياسية مما جعل الناس يوقفون أوقافا كثيرة على اسمه حتى بلغ عدد المساجد التابعة له 92 مسجدا[11].

– أوقاف سبل الخيرات: أسسها شعبان خوجة سنة 1583م قامت بالإشراف على المساجد التي تتبع المذهب الحنفي في الجزائر في البداية ثم أصبحت تتولى الانفاق على المدارس والزوايا والموظفين والفقراء، قدر عدد أوقافها ب 331 حبس قدر دخلها السنوي ب 160000 فرنك فرنسي كان يشرف عليها مفتي المذهب الحنفي[12]، ويذكر الأستاذ أبو القاسم سعد الله بأنه كان لهذه المؤسسة نفوذ كبير بين السكان والحكام معا وذلك لأهمية الأوقاف التي كانت تتولى تسييرها والمساجد التي تشرف عليها، والتي كان من أهمها جامع كتشاوة[13].

–أوقاف أهل الأندلس والأولياء والأشراف: ظهرت هذه الأوقاف مع توافد المهاجرين الاندلسيين للجزائر إذ كان أغنياءهم يوقفون الأملاك على إخوانهم الذين كانوا يعيشون أوضاعا خاصة والتي بلغ عددها حوالي 60 وقفا ظلت جمعيتها وأوقافها حتى استولى عليها الاحتلال الفرنسي[14]، كما حظي أغلب الأولياء بأوقاف خصصت للإنفاق على أضرحتهم والتي يأتي في مقدمتها حبوس سيدي عبد الرحمن الثعالبي التي وصلت ل 69 وقف قدر مردودها السنوي ب 6000 فرنك سنة 1837م، وقد تعدت شهرة هذا الولي حدود البلاد فكانت تأتي الحمولات لأوقافه من بلدان أخرى كتونس والمغرب[15].

أما الأشراف فقد كان لهم أوقاف خصصها لهم الحكام للحظوة الكبيرة التي تمتعوا بها عندهم وعند العامة، وقد تكونت جماعتهم من 200 الى 300 أسرة[16]، وقد كان للأشراف نقيب يدعى نقيب الأشراف ومن أشهر العائلات التي تولت هذه النقابة عائلة الزهار وعائلة المرتضي ولأوقافهم وكيل خاص أيضا وهو منصب اداري غير النقيب الذي يعد منصب معنوي[17].

–أوقاف الجند والثكنات والمرافق العامة: أوقفت عدة أملاك للإنفاق على الفئة المعوزة من الجند وصيانة الثكنات والأبراج والحصون فضلا عن العديد من المرافق كالسواقي

والعيون والآبار كان يتولى رعايتها وكيل خاص كوكيل العيون والسواقي الذي كان مدخوله السنوي من الأوقاف التي يشرف عليها حوالي 15000 فرنك في السنوات الاحتلال الأولى[18].

وقد كان للأوقاف دور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وكذا السياسية في الجزائر أثناء العهد العثماني إذ اعتبرت القلب النابض للمجتمع الجزائري ويمكن تلخيص مكانتها في النقاط التالية:

– بمكن اعتبار الأوقاف شريان الحياة التعليمية والثقافية في الجزائر وقتئذ فبفضل أموالها تمكن الأتراك من إيجاد مداخيل لتقديم الدفع للحياة الثقافية والتعليمية التي كانوا منشغلين عنها بأمورهم العسكرية فكانت أموال الحبوس أهم مصدر لإنشاء المعاهد الدينية التي عنيت بتعليم القرآن ومختلف العلوم، والجوامع التي تعد بحق منابر للتعلم نذكر منها: جامع قسنطينة، جامع بجاية، الجامع الأعظم بمدينة الجزائر[19]، والمدارس والزوايا والكتاتيب وكذا شكلت مصدرا للإنفاق على العلماء والمدرسين والطلبة واقتناء الكتب والمخطوطات المختلفة[20].

– الحفاظ على المرافق العامة ورعايتها إذ ساهمت الأوقاف في صيانة العيون والآبار والطرق وغيرها ففي مدينة الجزائر وحدها استحدثت حوالي 100 عين في منتصف القرن 18م[21].

– مساعدة الفقراء وتخفيف معاناة المحتاجين إذ يتكفل وكلاء الأوقاف بتقديم مبالغ مالية ومساعدات لهم على شكل صدقات مثل صدقة بيت المال التي توزع على 200 فقير كل خميس[22].

– المحافظة على الأملاك من المصادرة وضمان عدم امتداد يد الحكام اليها فكانت بذلك في مأمن من التغريم واستغلال السلطات لها[23].

– إنشاء الثكنات والتحصينات وترميمها إذ كان للوقف دور عظيم في تشييد العديد من الأبراج والأسوار التي ساهمت في الدفاع عن البلاد ضد الهجمات الأوربية فقد

كانت الثكنات تستفيد مما يخصص لها من أموال الأوقاف نذكر منها حصن مولاي حسين وبرج قامة الغول[24].

– الحفاظ على حقوق الورثة إذ أن الوقف الأهلي يجيز لهم الانتفاع بالحبوس فلا يمكن صرف الوقف إلا بعد انقراض العقب وهو ما ساعد على تماسك الأسرة الجزائرية وحماها من تقسيم أملاكها أو مصادرتها من قبل الدولة[25].

– تكريس التضامن والتآخي والتكافل بين أفراد المجتمع والتخفيف من الآفات الاجتماعية التي يمكن أن تسببها الحاجة والعوز

2/ موقف الاستعمار الفرنسي من المؤسسات الوقفية:

عمدت فرنسا منذ أيامها الأولى لاحتلال الجزائر إلى محاولة طمس ومسخ معالمها الثقافية والحضارية عن طريق عدة تدابير كانت ترمي من خلالها إلى تدمير وضرب الإسلام في جوهره والتعدي على مقوماته رغم تعهدها في اتفاقية الاستسلام مع الداي حسين بعدم المساس بشعائر المسلمين وديانتهم[26]

فلا أحد يستطيع انكار تأثير العامل الديني على احتلال الجزائر، فمن الأسباب الرئيسية التي جعلت فرنسا تقدم على عملية الغزو أصلا هو دعواها لإنقاذ العالم المسيحي من أيدي الجزائريين والقضاء بصفة نهائية على القرصنة البحرية الجزائرية، ففرنسا حامية الكنيسة الكاثوليكية وحاملة لواء التنصير تكفلت برد الاعتبار للعالم المسيحي والدول الغربية، فالمعركة الجزائرية الفرنسية لم تكن سوى معركة حضارية بكل ابعادها جندت فيها الكنيسة الكاثوليكية ألاف المتطوعين لهذا الغزو المقدس الذي باركه وزير الشؤون الدينية الأسقف فرسنوس الذي كانت روما تقف وراءه[27].

هذا وقد عبر الكونت كليمون تونير وزير الحربية في تقرير قدمه لشارل العاشر عن أمله في نشر الديانة المسيحية في الجزائر قائلا: "**انها حرب صليبية هيئتها العناية الإلهية لينفذها الملك الفرنسي الذي اختاره الله ليثأر من أعداء الدين والإنسانية**

المسلمين.... لعل الوقت سيجعل من حظنا نحن الفرنسيون تمدين الجزائريين بجعلهم مسيحيين "[28]

ويذكر بأن قائد الحملة الفرنسية الجنرال دوبرمون إثر احتلاله لمدينة الجزائر خاطب جيشه قائلا "**بأنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحين في افريقيا وإننا نأمل أن نبعث قريبا الحضارة المسيحية التي انطفأت في هذه الربوع**"، وزاد على ذلك الكاتب العام لإدارة الاحتلال الفرنسي قائلا "**إن أخر أيام الإسلام قد دنت وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح... ونحن إن أمكننا أن نشك في أن هذه الأرض تملكها فرنسا فلا يمكن أن نشك على أي حال بأنها قد ضاعت من الإسلام الى الابد**"[29].

ولأن الإدارة الفرنسية قد استوعبت من البداية أهمية الأوقاف والدور الخطير الذي تلعبه فإنها قد أخذت تستهدفها وتخطط للقضاء عليها بطرق مختلفة، منها سلسلة التشريعات والمراسيم التي سنتها، وكانت أولى المحاولات الفرنسية لاختراق المؤسسات الوقفية مبكرة على إثر قرار الحاكم ديبورمون في 8 سبتمبر 1830م القاضي بوجوب التصريح بحالة العقارات الوقفية في ظرف ثلاث أيام والا استولت عليها الدومين العام[30].

وعزز بعدها بقرار 7ديسمبر 1830م، والذي ورد فيه "**إن القائمين بأملاك الأوقاف ملزمون بأن يقدموا في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ القرار تصريحا يبين صفة ووضع وحالة عقارات الأوقاف التي يستغلونها بالكراء أو غيره، ومحصول الكراء أو الغلة وتاريخ الدخل الأخير**"، ويزيد القرار على ذلك بوجوب تقديم تقارير مفصلة عن مداخيل الأملاك الوقفية وعقاراتها، وإن المخالف لما جاء في القانون سيغرم بمبلغ مالي لا يقل عن مدخول العقار السنوي الذي لم يسجل، كما نص القرار بأنه سيكافئ كل شخص يدل على عقار غير مسجل[31]، هدف هذا المشروع الى وضع الأوقاف تحت سلطة جيراردان المدير العام لأملاك الدولة وذلك بإعداد لجنة من وكلاء مسلمين تحت

اشراف مقتصد فرنسي[32]، وقد نتج عنه استلاء المدير المدني على 81 وقفا منها 55 تابعة لمؤسسة الحرمين الشريفين و11 وقف تخص الجامع الأعظم إضافة الى عدة أوقاف تخص المرافق العامة غير أن هذا المخطط اصطدم بمعارضة الأعيان ورجال الدين أمثال ابن العنابي و الكبابطي وبوضربة وحمدان خوجة[33].

وفي 25اكتوبر 1832م تقدم جيراردان المقتصد المدني بمشروع عرف بمخطط جيراردان هدف إلى وضع الأوقاف تحت سلطة الإدارة الفرنسية التي طورته ليصبح تقرير عن المؤسسات الدينية ومن ثم أوفد الملك لويس فيليب سنة 1833م اللجنة الإفريقية التي دأبت على تقصي الحقائق و جاء في تقريرها ما نصه **"لقد قضينا تماما على أملاك المؤسسات الدينية وصادرنا فئة من السكان كنا قد وعدنا باحترام ملكيتها...وذهبنا أحيانا الى حد أن أجبرنا الملاك السابقين على دفع نفقات المؤسسات الخيرية الى الغير... وانتهكنا دون خجل بيوت الله والمقابر و الدور، وكلها ذات حرمة لدى المسلمين"**[34]، ورغم هذا الاستهجان فإن اللجنة انهت مهمتها في الجزائر في ربيع 1834م موصية بالاحتفاظ بها والتخلي عن فكرة مغادرتها بل والتوسع داخلها بالطرق السياسية لا العسكرية[35].

وبمقتضى مخطط جيراردان أوكلت مهمة الإشراف على الأوقاف للمقتصد الفرنسي الذي يترأس لجنة من وكلاء مسلمين، وبذلك تحولت له سلطة التصرف على ألفي وقف موزعة على مئتي مؤسسة ومصلحة خيرية سنة 1835م[36]، ومن ثم أصدر الحاكم العام قرارا بتاريخ 17 سبتمبر 1835م والذي تم تفعيله في أول جانفي 1836م لتصبح كل المداخيل الخاصة بالأوقاف تسجل في دفاتر وتراقب من قبل مكتب المراقبة الذي أنشئ خصيصا لذلك وبهذا أصبحت الأوقاف تحت يد الإدارة الفرنسية[37].

وفي 31 أكتوبر 1838م أصدر منشور ملكي قسم الأملاك الوقفية الى ثلاث أقسام هي: الأملاك الخاصة بالدولة وهي كل الأملاك التي حولت للمصلحة العامة، والتي لم تكن ملكا للجماعات المحلية أو الجمعيات، والأملاك المستعمرة والأملاك المحتجزة.[38]

وبمقتضى قانون 1 أكتوبر 1844م الذي نص على أن الأوقاف أصبحت تخضع لأحكام المعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية وبذلك رفعت عنها الحصانة فاستولى الكثير من الأوربيين على أراضيها فتناقصت أملاكها حتى أنها لم تعد تتجاوز 293 وقفا في حين كانت قبل الاحتلال الفرنسي تقدر ب 550 وقف[39].

ومن ثم سن قانون 16 جوان 1851م الذي هدف لضرب الملكيات المشاعة أو الجماعية وذلك للضغط على القبائل وجمعها في مناطق محددة والتخلي عن الأراضي الجماعية التي تحتاجها وبذلك تكون الإدارة الفرنسية قد مهدت للملكيات الفردية للجزائريين[40].

وكان أخر ما توصلت إليه الإدارة الاستعمارية هو استحداث المكتب الخيري الأهلي في 5 ديسمبر 1857م والذي كان يسمى قبل ذلك مكتب مكة والمدينة واستندت إدارته لأعضاء جزائريين، كان من مسؤولياته مساعدة المحتاجين ودفع أجور الطلبة وكذا وكلاء المؤسسات الوقفية التي تم الغاءها، أنشأ العدد من المرافق الخيرية كان منها ملجأ لليتامى، فرن لإنتاج الغذاء وبيعه بأثمان زهيدة وغيرها[41].

في 30 أكتوبر 1858م أصدرت السلطات الفرنسية مرسوما يقضي بإخضاع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية الفرنسية والسماح لبعض اليهود والمسلمين بامتلاكها وتوارثها[42]، ثم أصدر نابليون الثالث يوم 22أفريل 1863م القرار المشيخي المعروف بالسيناتوس كونسيلت والذي تم بمقتضاه تجزئة عدة أراضي لوحدات عقارية فردية وإنشاء الملكيات الفردية مما سمح بارتفاع عدد المستوطنين إلى 245000 نسمة ما بين 1852م الى 1871م[43].

وكانت الخطوة التالية هي قانون وارني في 26 جويلية 1873م والذي سعى لفرنسة الأراضي الجزائرية، وقضت ببطلان كل القوانين والأعراف التي يقوم عليها التشريع الجزائري، وبذلك شكل هذا القانون الضربة القاضية للمؤسسات الوقفية إذ تمت تصفيتها تماما وحولت الى المستوطنين واليهود وإلى ملكية الدولة[44]

الظاهر أن الإدارة الفرنسية لم تكن تخشى المؤسسات الوقفية كونها تقوم بعملية دينية تعلمية ثقافية فقط، بل كونها تخشى استعمال أموال الأوقاف في تمويل المقاومات الشعبية الجزائرية أيضا، أضف إلى ذلك رغبتها في تسخيرها لخدمة المصالح الاستعمارية، فما نتائج ذلك على الجزائريين وكيف كان رد فعلهم؟

3/انعكاسات السياسة الفرنسية اتجاه الأوقاف على الجزائريين: النتائج وردود الأفعال:

خلفت السياسة التي انتهجتها الإدارة الفرنسية ضد الأوقاف الجزائرية نتائج سلبية على المجتمع يمكن حصرها فيما يلي:

-تقلص المؤسسات الخيرية والتعليمية والدينية نتيجة الممارسات الاستعمارية إذ انتهجت فرنسا حربا صليبية لا هوادة فيها كان الهدف منها هو القضاء على الهوية الدينية للمجتمع الجزائري المسلم فأعطت بذلك أوامرها للجيش منذ بداية الاحتلال بهدم الكثير من المؤسسات الدينية وتحويل بعضها الى كاتدرائيات ومستودعات عسكرية ومرابط خيول[45]، ففي مدينة الجزائر مثلا تقلص عدد المساجد من 186 الى 12 مسجد منها ثماني مساجد كبيرة سنة 1862م[46]، هذا ولم تقتصر عمليات الهدم والتحويل على مدينة الجزائر بل طالت العديد من المدن الجزائرية ففي قسنطينة مثلا تعرضت العديد من المساجد والجوامع الى التخريب منها مسجد صالح باي الذي حول الى كنيسة وجامع سوق الغزل وجامع سيدي الأخضر وجامع القصبة والجامع الكبير، وفي عنابة هدم حوالي سبع وثلاثين مسجدا كان أهمها جامع سيدي ابن مروان، وكذا بجاية التي تعرضت العديد من جوامعها ومساجدها للهدم قبل عام 1859م، وفي ناحية الغرب

تعرضت المساجد الموجودة في وهران ومعسكر هي الأخرى للدمار[47]، ونفس المآل شهدته الزوايا إذ تعرضت لأعمال التحويل والتدمير فلاقت بذلك نفس مصير الجوامع والمساجد، وتذكر الاحصائيات بأن عدد الزوايا التعليمية كان ثلاثمائة وتسع وأربعون زاوية، فإضافة لأنها تقوم بإيواء العجزة والمسافرين وعابري السبيل، قد كانت منارات علمية متميزة لتحفيظ القرآن والفقه والحديث وغيرها من العلوم العقلية، مما دفع بالسلطات الفرنسية التفكير في القضاء عليها نذكر من بينها زاوية القشاش، زاوية سيدي الجودي، زاوية الصباغين، زاوية الشرفة...[48].

وهو ما اعترف به حتى الساسة الفرنسيون ونددوا به من أمثال النائب روطوكفيل الذي ندد بالممارسات الفرنسية أمام المجلس الوطني قائلا: "إن المجتمع الإسلامي في افريقيا الشمالية لم يكن غير متمدن بل ما كانت مدنيته متأخرة وناقصة وكان يحتوي على عدد كبير من المؤسسات الدينية مهمتها البر والإحسان ونشر التعليم في جميع الوطن وقد استحوذنا على مداخيلها وحرفنا أهدافها وقضينا على الجمعيات الخيرية وخربنا المدارس فهدت دعائم العرفان وشتتنا شمل الزوايا"[49].

-تفشي الفقر والحرمان في المجتمع خاصة بعد تكريس الملكيات الخاصة مما قضى على التماسك الأسري وهو ما جعل الجزائريين عرضه للمجاعات المتكررة كمجاعة 1867م -1868م والتي حصدت أكثر من نصف مليون من الأهالي[50]، وهو ما جعل جملة من الأعيان يقومون بالمطالبة بإعادة الأوقاف التي تعد مصدر رزق للمحتاجين ومظهر من مظاهر الإسلام[51].

-وقد كان من نتائج الممارسات الفرنسية اتجاه المؤسسات الوقفية والسياسة التنكيلية التي تعرضت لها أن اجبر العلماء على الهجرة من البلاد والتوجه الى الدول العربية خاصة، وكذا عزوف التلاميذ الجزائريين عن الدراسة أصلا وتخليهم عن التعليم وبهذا أصبح محصورا في قلة قليلة فقط[52].

-عمدت إدارة الاحتلال الفرنسي إلى وضع بدائل عن المؤسسات التعليمية والثقافية التي كانت توفرها المنظومة الوقفية تمثلت في المدارس الفرنسية العربية التي سعت لفرنسة الشعب الجزائري والقضاء على هويته العربية الإسلامية وقد تأسست أول مدرسة فرنسية عربية في 1جوان 1833م بالعاصمة[53].

الجدير بالذكر أنه رغم سياسة الاستلاب التي فرضتها الإدارة الفرنسية على الأوقاف فقد حاول عدد من الجزائريين الحفاظ على بعض أوجه الحبوس ولو كانت نادرة جدا أمثال الشيخ محمد الهاشمي الذي وقف أملاكه المتواجدة بواد سوف وواد ريغ على زواياه الستة وكان لكل زاوية عشرون متعلما للقرآن ينفق عليهم من أموال الحبوس وقد خلفه ابنه عبد العزيز الذي انشغل باستثمار أوقاف ابيه التي تخرج منها عدد كبير من العلماء أمثال العالم مبارك الميلي، كما ساند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وقدم لها تبرعات قدرت ب 25000 فرنك[54].

خاتمة:

نتيجة لكل ما سبق يمكننا القول بأن المؤسسات الوقفية في الجزائر قد تعرضت طوال فترة الاحتلال الفرنسي لعملية تصفية شرسة من طرف الإدارة الفرنسية وذلك نتيجة لإدراكها التام بأن الأوقاف هي عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية في الجزائر آنذاك من جهة، وإلى الحقد الصليبي الذي كان يحمله الفرنسيون للإسلام من جهة ثانية، فغزو فرنسا للجزائر لم يكن سوى سلسلة من سلاسل الحملات الصليبية على العالم الاسلامي لذا فقد هدفت من البداية لضربه في جوهره والتعدي عليه بشتى الطرق الممكنة كسن التشريعات الرامية لتصفية الأوقاف التي تعد مظهرا من مظاهره، والظاهر أن تخوف السلطات الفرنسية من الحبوس لم يكن فقط للعملية التعليمية والثقافية التي كانت تقوم بها بل خشية استعمال أموالها في تمويل المقاومات الشعبية ضدها أيضا لذا فإن التحرك ضدها جاء مبكرا جدا لاستئصالها وكسر شوكتها وحتى الانتفاع منها.

[1]– أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، 1987، ص256.

[2]–أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، بيروت، ص152.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر في أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي، مجلة دراسات تاريخية، العدد الخامس، 1981، ص56.

[4]– سورة آل عمران، الآية 92.

[5]– صحيح مسلم، كتاب الوصية: باب ما يلحق الانسان من الثواب بعد وفاته، حديث رقم 1631، ص1255.

[6]– ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص234.

[7]– حمدان خوجة، المرآة، تر: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 2005.ص 237-338.

[8]– ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، المرجع السابق، ص237.

[9]– نفس المرجع، ص237-238.

[10]– ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، ص63.

[11]– قبائلي هواري، المرجع السابق، ص66-67.

[12]–بوسعيد عبد الرحمن، الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، رسالة ماجستير نوقشت بقسم الفلسفة، جامعة وهرانّ، سنة 2011-2012، ص33-34.

[13]–أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص237.

[14]– نفسه، ص240.

[15]–عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول 1954، الجزائر، 2007، ص307.

[16]–ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الوقف، المرجع السابق، ص243.

[17]–بوسعيد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص43.

[18]–ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، ص65.

[19]– بوسعيد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص50.

[20]– محمد الحاكم بن عون، الوقف في الجزائر ابان الاستعمار الفرنسي، المؤتمر العلمي العالمي الخامس الوقف الإسلامي التحديات واستشراف المستقبل، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، السودان،2017، ص7.

[21]–بوسعيد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص54.

[22]–ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، ص68.

[23]– نفس المرجع، ص68.

[24]– بوسعيد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص55.

[25]– ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، المرجع السابق، ص248.

[26]– collot Claude، les institutions de l'Algérie durant la période coloniale، éditions du C .N.R.S office des publications universitaires، Alger 1987، P309.

[27] – خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830–1871، منشورات دحلب، الجزائر،2007، ص15.

[28] –صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830 الى سنة 1962، ج1، منشورات دحلب، ط1، 1989، ص65.

[29]– ناصر الدين سعيدوني، في الهوية والانتماء الحضاري، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص240.

[30] – قبايلي هواري، المرجع السابق، ص 46.

[31] – محمد دراجي، الإسلام في الجزائر في العهد الاستعماري من خلال مقالات الامام محمد البشير الابراهيمي، عالم الأفكار، الجزائر، 2007، ص11–12.

[32]–محمد الحاكم بن عون، المرجع السابق، ص11.

[33]– ناصر الدين سعيدوني، مكانة الوقف، المرجع السابق، ص71.

[34] –بسام العسيلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، دار النفائس، ط 1، 1980، ص188.

[35] –جمال قنان، دراسات في المقاومة والاستعمار، مج 4، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص 60.

[36]– ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية، المرجع السابق، ص56.

[37]– محمد الحاكم بن عون، المرجع السابق، ص63.

[38]–بوسعيد عبد الرحمان، المرجع السابق، ص63.

[39]– ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية، المرجع السابق، ص252–253.

[40]– بوسعيد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص69.

[41]– قبايلي هواري، المرجع السابق، ص121–122.

[42]– ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته، المرجع السابق، ص72.

[43]–محمد الحاكم يم عون، المرجع السابق، ص14.

[44]– بوسعيد عبد الرحمان، المرجع السابق، ص72.

[45] –ويعد الدكتور سعد الله قائمة أسماء المساجد التي سلمت إلى مصالح عسكرية ومدنية فذكر جامع سيدي الرجي، جامع السيدة مريم، مسجد الشماعين، مسجد على خوجة، مسجد سيدي عمار التنسي والذي أصبح ثكنة عسكرية

في 1830م، ومسجد سباط الحوت ومسجد العين الحمراء، وجامع عبدي باشا، جامع القشاش...انظر ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1992، ص84.

[46]- خيثر عبد النور وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية(1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص63.

[47] -بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830-1954) وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، الجزائر،2010، ص138.

[48] -بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، د د ن، د س ن، ص156.

[49]- فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005، ص93-94.

[50]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص24.

[51]- بوسعيد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص75.

[52]-بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، المرجع السابق، ص29.

[53]- نفس المرجع، ص129.

[54]-محمد الحاكم بن عون، المرجع السابق، ص18-19.